
١٨٧٢

٤١٤ شرح الرسالة العضدية الوضعيه للايجي، تأليف
ش و س السمرقندي، أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨هـ
بخط أحمد الهبراوي سنة ١٢١٢هـ.

٤٣ ق ١١ س ٢٢,٥×١٦سم

٦٣٨١ نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع

الاعلام ٥: ١٦٢ الازهرية ٤: ٥٤

نسبت في المخطوط لعلي القوشجي - ٨٧٩هـ

١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح
السمرقندي على رسالة الوضع لعضد الدين الايجي.

٢١٦٨٨
١٠/٨/١٤٠٠

شرح رسالة الوضع
للعلامة القوشجي المولى علي السمرقندي
رحمه الله تعالى
آمين

كتبه لنفسه ولمن شاء الله من بعده احمد الهراوي

هذا الشرح [illegible] بعض الكتب [illegible] على النبي صلى الله عليه [illegible] والله اعلم انتهى

كتبه لنفسه ولمن شاء الله
من بعده احمد الهراوي
عفى الله
عنه

هذا البيت فائدة جليلة تتعلق بالخط بالقلم

حُرُوفٌ يُنْعِقُ اِذَا انْطَرَفَتْ فَعَرِّهَا مِنْ نُقْطِهَا حَيْثُ اَتَتْ

هذه عقايد الشيخ عنوان نفعنا الله به

بسم الله الرحمن الرحيم نشهد ان الله تعالى موجود واجب الوجود متصف بالقدم
والبقاء والوحدانية والقيام بنفسه والمخالفة للحوادث لذات وصفات ذاته
لا تشابه الذوات وصفاته لا تشابه الصفات ومن صفات ذاته الحياة والعلم
والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فهو حي عليم قدير مريد سميع بصير
متكلم ويستحيل في حقه تعالى اضداد هذه الصفات وكل وصف لا يليق به كالحلول
والشبه ويجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن وتركه ارسل الرسل وانزل الكتب فنؤمن
به وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره ويجب في حق
الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام الصدق والامانة وتبليغ ما امروا بتبليغه
ويستحيل عليهم اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة وكتمان شيء مما

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة
اوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف
اصول كلماته وظروف معانيه
والصلاة والسلام على المشتق من مصدر
الفضل والحكم الجامع لمحاسن الافعال
ومكارم الشيم الموصول بالفاظه انواع
السعادة والهدى المضمر في اشاراته
اصناف الحكم والتقى محمد المذكور اسمه
في التوراة والانجيل وعلى آله مظهر
الحق ومبطل الاباطيل ما ظهر النجم

نسخه: كلمته — نسخه: الموصل — نسخه: مظهري — نسخه: مبطلي

المراد بالنجم هنا النبتة الذي لا ساق له وهو مقابل للشجر اه

في

في العلم وما اشتهر النجم في الظلم وبعد
فلما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس
في النهار الرسالة العضدية التي افادها
الامام المولى المحقق والفاضل المدقق
خاتم المجتهدين عضد الحق والدين
اعلى الله درجته في اعلى عليين و
كانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات
عميقة مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار
ولم يكن لها بد من شرح لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة الا احصاها ويبلغ في تبيين
المرام وتحقيق المقاصد اقصاها

نسخه: العلم

المراد به الجبل — المراد هنا الكوكب — جمع مصر — اي اشتهر

اي المجتهدين في تحصيل العلوم فهو من الاجتهاد بمعناه اللغوي لا العرفي اذ لم يبعد فضلا عن كونه خاتمة

قوله ويبلغ يقرأ بتشديد اللام من التبليغ

اردت الخوض في تتميم هذا المرام على
وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللثام
مع جمود القريحة وكلال الطبيعة
تحفة للحضرة العلية الامير المعظم و
الهمام المكرم ظل الله على الانام فاتح
ابواب الانعام والاكرام الذي اشتاقت
تيجان السلطنة الى هامته وباهت
حلل الامارة على قامته الحائز للحكمتين
العلمية والعملية الحاوي للرياستين
الدينية والدنيوية اشرف السلاطين
في الاصل والنسب واحقهم في الفضل

والادب

وخمود نار خ

الاعظم خ

الاكرم خ

نسخة القهرمان

نسخة الفائز بالحكمتين

نسخة الحائز

٢

والادب فياض سجال النوال على الخلائق
وهاب جلائل النعم والدقائق شعر
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء
المؤيد بتاييد الملك العليم مغيث
الدولة والدين الامير عبد الكريم
لا زالت رقاب الامم خاضعة لاوامره
واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه
وهذا دعاء قد تلقاه ربنا بحسن قبول قبل ان ارفع القرطاسا
فان وقع في حسن القبول والرضى فهو غاية
المقصود ونهاية المبتغى قال المصنف
والله الميسر للآمال والمتوكل عليه في جميع الاحوال

نسخ للخلائق

قوله ما نوال الخ يقال له تفريق وهو ان يذكر امران ويفرق بينهما

واقوله واحوله خ

خبر خ

وعليه التوكل خ



رحمه الله تعالى بعد التسمية **هذه فايدة**

المشار اليه بهذه العبارات الذهنية التي
اراد كتابتها وبيان اجزايها نزلت
منزلة المشخص المشاهد المحسوس
فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعة
لمشار اليه محسوس والفايدة في اللغة
ما حصلته من علم او مال مشتقة
من الفيد بمعنى استحدث الخير وقيل
اسم فاعل من فادته اذا اصبت فواده
وفي العرف هي المصلحة المترتبة على
فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته

وتلك

قوله الذهنية اي لان المشار اليه هو المعاني لانها هي المقصودة بالذات واما النقوش والعبارات فوسايل اليها ولا يخفى ان المعاني امور ذهنية لا خارجية اهـ

قوله اول هذه الصفح المشار اليه ال في المشار موصوله وضمير اليه عايد الى ال باعتبار لفظها واما معناه فمؤنث اذ المراد بها العبارات الذهنية كما صرح به اهـ حفني بالمعنى وتعقبه شيخنا بان ال الموصولة لا تجوز مراعاة لفظها اصلا لان القاعدة ان الموصولات النصة تجب مراعاة معناها والمشتركة تجوز مراعاة معناها ومراعاة لفظها والال منها فتجب مراعاة معناها وحينئذ فالجواب عما هنا انها صادقة على مفرد مذكر موصوف بقوله المشار والتقدير الشيء المشار اليه اهـ

التقابلي والاختلاف الاعتباري وفي قوله كذلك الحكم للغرض والعلة الغايية بالمحكوم به للفايدة والغاية وكذا يقال في سائر نظاير هذا التركيب اهـ

وتلك المصلحة من حيث انها في طرف
الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة
للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها
باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور
الفعل لاجلها تسمى علة غايية فالفايدة
والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغايية
ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمتان
ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت
فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون
الفعل والعلة الغايية بالعكس فالاولان

قوله ودليل سوال مقدر كانه قيل اذا تلازم الحيثيتان فكيف يختلفان في الاعتبار فاجاب بقوله ودليل اعتبار الخ

اعم من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على
الفعل فايدة لا تكون مقصودة لفاعله
واما حمل الفايدة على ما اشير اليه بهذه
فحقيقة لغة وعرفا اذ العبارة في نفسها
فايدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما
باعتبار العرف فلانها مصلحة تترتب
على تصحيح حروفها واخراجها عن مخارجها
وجوز ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار
ان لتلك العبارات مدخلا في حصول
الفايدة تشتمل اما خبر بعد خبر او حال
او صفة لفايدة والمراد انها تشتمل اشتمال

الكل

الكل على الاجزاء على مقدمة وتقسيم
وخاتمة وجه الترتيب ان ما يذكر في
هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون
لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به
اذ الخارج عنهما لا يذكر فيها فان كان
الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان
كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق
اي التعلق الاعانة في الشروع على وجه
البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان
تعلق اللاحق بالسابق اي من حيث
زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة



والمقدمة في اللغة اما من قدّم اللازم بمعنى
تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما
يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة
لتقدمها في الذكر او لتقديمها الطالب في الشروع
في المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد
بالمقدمة هٰهنا المعاني المخصوصة او العبارات
المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون من
قبيل اطلاق الكلي على بعض جزئياته او اطلاق
اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع في
بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة
فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة

فلا

فلا معنى لعدّه جزءًا مستقلا المقدمة
مبتدا خبره هذا الذي نشرع فيه او بالعكس
ولما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها
الى قوله التقسيم خبرًا لها فغير مناسب
في امثال هذا المقام تامل ولما كان معرفة
اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع و
عمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
عليه المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بدأ
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال
اللفظ قد يوضع لشخص بعينه اعلم
ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو



بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا او
حرفا وما هو حرف واحد او اكثر مهملا او
مستعملا صادرا من الفم او لا لكن خص
في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من
الصوت المعتمد على المخرج حرفا او احدا
او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة
الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما
من شانه ان يصدر من الفم من الحروف
واحدا او اكثر او تجري عليه احكامه
كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ
كلمات الله وكذا الضماير التي يجب استتارها
وهذا

وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد ههنا
واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله
فقط او من حيث حصوله في بعض
افراده اعني العهد الذهني والحصة
معينة من جنس مطلق اللفظ وهو
الموضوع منه اعني العهد الخارجي
وحينئذ يجب ان يحمل قوله وضع
على العدول عن الماضي الى المضارع اما
لاستحضار الصورة لنوع غرابة او لتاخر
الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد
هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع من

حيث تشخص المعنى وعمومه و
خصوص الوضع وعمومه على ما
يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة
لان المعنى اما مشخص اولا وعلى
كل تقدير فالوضع اما خاص اولا فالاول
ما يكون موضوعا المشخص باعتبار تعقله
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا
خاصا الموضوع له خاص كما اذا تصورت
ذات زيد ووضعت لفظه بازائه
والثاني ما وضع لمشخص باعتبار
تعقله لا بخصوصه بل بامر عام

قوله كما اذا تصورت قال الاستاذ الحفني ما مصدرية واذا زائدة اي كتصورك ونظر فيه شيخنا بان اذا لم يعهد كونها زائدة ووجه هذا التركيب بان ما موصولة واذا ظرف متعلق بمحذوف وهو صلة ما والتقدير كالذي استقر وقت تصورك ذات زيد اه تقرير

ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما
الموضوع له خاص كاسماء الاشارة على
ما سيجيء وهذا القسم يجب ان
يكون معناه متعددا والثالث ما
وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك
اي على عمومه ويسمى هذا الوضع
وضعا عاما الموضوع له عام كما اذا تصورت
معنى الحيوان الناطق ووضعت
لفظ الانسان بازائه والرابع
ما وضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصية
بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود

اي تسمية مجازية من باب تسمية المسبب باسم السبب

قوله كما اذا تصورت الخ نازع شيخنا في مطابقة هذا المثال للممثل له بان الانسان ليس بالنسبة الى الحيوان الناطق عاما بل هو مساو له فكيف يكون وضعه عاما واعتمد ما جرى عليه البخاري والحفني اه وملخصه ما هو مذكور في طرة الهامش المقابل لهذا فانظره اه

قوله مما لا وجود له قال شيخنا قد يدعى وجوده في نحو ... فانه موضوع للكلي وهو ... باعتبار تعقله بجزئي ... بخصوصه وهو هذا الفرد المخصوص اه تقرير

له بل حكموا باستحالته لا يعقل كونها مرآة
لملاحظة كلياتها بخلاف العكس و
اكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام
الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور
الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما
هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة
وهو تحقيق معنى الحرف والضمير و
اسم الاشارة والموصول والاول
وان كان كذلك الا انه لما شارك
الثاني في تشخص المعنى تعرض له ليزيد
توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل

ان

قوله بل حكموا باستحالته الخ توقف شيخنا في وجه الاستحالة كالمحشي الحفني و قال اذ قد يمنع بان الكليات موجودة في ضمن جزئياتها فيمكن ان يلاحظ الجزئي باعتبار كون الكلي في ضمنه وجزءا منه ويجعل مرآة لما هي ضمنه فيعقل ذلك الكلي [illegible] المتضمن ويوضع اللفظ [illegible] ثم ظهر للحفني جواب

قوله وهو تحقيق معنى الخ عرضه بهذا التحقيق الرد على السعد كذا قاله الحشي واستبعده شيخنا بانه [illegible] السعد [illegible] قال والاولى ان يقال انما كان تحقيق معاني المذكورات مقصودا اصليا من الرسالة لانها من مزال الاقدام فتامل اه

ان يكون صفة كاشفة للمتشخص و
يحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام
اي قد يوضع اللفظ للمتشخص باعتبار
تعقله بعينه وتشخصه وقد
يوضع له باعتبار امر عام اي
باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي
الوضع للمتشخص باعتبار امر عام يتحقق
بان يعقل امر عام مشترك بين
مشخصات ثم يقال هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من هذه
المشخصات بخصوصه اي

[illegible] الماصدقات لا لفرد بخصوصه لتحصل المقابلة بين ما هنا وبين ما سبق في القسم الاول كذا قيل وفيه ما فيه فالاولى ان يجعل المتشخص هنا وفيما تقدم متعقلا سواء كان متعقلا بامر عام او لا اي سواء كان واحدا او اثنين او جماعة وحينئذ فتحصل المقابلة بملاحظة قيد في المتن فما سبق اي نقول فيه وضعا شخصيا وهنا نقول وضعا اجماليا اه

يُعيَّنُ اللفظ بإزاء كل واحد من أفراده
المشخصة سواء كان ذلك الامر
العام من ذاتياتها كما في معاني
الحروف او من عوارضها كما في المضمرات
واسماء الاشارة وذلك الامر العام
ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة
تلك الافراد التي هي المسميات الموضوع
لكل منها اللفظ وليس ذلك العام موضوعا
له كما يتوهمه بعض في الضماير والموصولات
وغيرهما وانما عبر عن ذلك التعيين
الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ

به

قوله منها الضمير يرجع الى الافراد بناء على ان قوله الموضوع خبر بعد خبر ... بناء على ان قوله بعضهم الموضوع صفة للمسميات اه تقرير

به يظهر ذلك التعيين غالبا وانما
قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم
ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك لئلا يتوهم
ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم
كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك
حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو
منه فان ذلك باطل بل المقصود
ان الموضوع له والمستعمل فيه هو
المشخص من افراده على حدة
وهذا كذلك دون القدر المشترك

قوله حتى يستعمل فيه هذا مبني على الاصل الذي ذكر قبل هذا من ان الاصل كون المستعمل فيه هو الموضوع له والا لم يقل بهذا التوهم احد حتى ... يدفع بل من قال به قال الوضع عام والاستعمال للخاص اه هروي

عطف على هذا الاول اي هذا المشخص من افراده على حدة او وهذا الفرد كذلك اي كذلك الآخر ... دون القدر المشترك

فانه غير مراد وغير موضوع له
فقوله دون القدر المشترك حال
من قوله واحد بخصوصه اي متجاوز
القدر المشترك فانه غير مراد
وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال
فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا
مثلا ويراد به الامر العام الذي
هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
واذا كان كذلك فتعقل الواضع
ذلك الامر المشترك آلة للوضع
ووسيلة لحصوله لا انه اي
اي لا لاجل انه

المشترك

المشترك الموضوع له فقوله لا انه
بتقدير اللام معطوف على الخبر
اي لا لام العلة اي لا لاجل انه الخ
ان قرئ فتعقل مصدرا وان
قرئ على صيغة المضارع المجهول
الاولى ان يقول الماضي
من الثلاثي المجرد فآلة منصوب
على الحالية ولا انه عطف عليه
فالوضع كلي والموضوع له مشخص
كما قررنا وذلك اي اللفظ الموضوع
لمشخص باعتبار امر عام مثل اسم
الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر
اي المعد
الكلي منزلة المشار اليه المعين لكمال
اي المشخص

التميز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل
فيه ذلك الموضوع للاشخاص فان
اي لفظ ذلك
هذا مثلا موضوعه ومسماه
مراد لفظه
اي معناه المشار اليه المشخص
اي كل واحد من افراد مفهوم
المشار اليه مطلقا والمشخص صفة
لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار
اليه ههنا ولا يجوز ان يكون صفة
للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مسكة
اي بقية من الطبع السليم اه
قوله موضوعه في بعض النسخ بتاء
التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة

والكلمة وفي بعض آخر باضافة الى الضمير
على انه من قبيل الاسماء ومسماه حينئذ
بيان له وقوله بحيث لا يقبل الشركة
تاكيد لما يستفاد من المشخص يعني ان
مفهوم هذا ما صدق عليه المشار
اليه المشخص الذي لا يقبل الشركة
لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل
ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد
مذكر مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم
المشار اليه المذكر المفرد الصادق على هذا
المشار اليه المشخص وعلى ذلك الآخر

كما اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض بهذا
العنوان فقد لاحظت جميع المتشخصات
الروميين من زيد وعمرو وغيرهما
بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه
بانه ابيض **تنبيه** لفظ التنبيه يستعمل
في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور
بعده بديهيا اوليا والثاني ان يكون
معلوما من الكلام السابق وههنا الحكم
بديهي اولي اذ تصور طرفيه مع الاسناد
يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا
بل تنبيه يذكر في صورة الاستدلال و

البديهيات

اي النسبة الرابطة بين الموضوع والمحمول

اي بقوله لاستواء نسبة الخ

اخذ من كلامه هنا ان البديهيات ينبه عليها اذا كان فيها نوع خفا ولا يستدل عليها بالدليل اه

البديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد
يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفي
ما هو من هذا القبيل اي ما صدق
عليه اللفظ الموضوع لمتشخصات باعتبار
اندراجها تحت امر عام **لا يفيد التشخص**
الا بقرينة معينة لان وجه افادته
الواحد من تلك المتشخصات بعينه
ليس الا وضعه له وهو لا يختص به
لاستواء نسبة الوضع الى المسميات
اذ مع اشتراك الكل في تلك لا يبقى في افادة
التعيين من امر ينضم اليه به يحصل

اي اللفظ الموضوع للمتشخصات باعتبار امر عام اه

المراد من ذلك اه

اي الى اللفظ الذي هو من هذا القبيل اه

اي في افادة ما هو من هذا القبيل التعيين فهو من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف فاعله وهو ما هو من هذا القبيل الذي قدرته هنا اه

ذلك التعيين وهو المعنى من القرينة
فان قيل ما هو من هذا القبيل و
الالفاظ المشتركة سيان في عدم
افادة المعنى الموضوع له بدون
القرينة وتعدد المعنى الموضوع له
فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم
التعيين في المعنى وعدمه ووحدة
الوضع وتعدده فان قلت اللفظ
بحسب استعماله في معناه الحقيقي
لا احتياج الى قرينة دون المعنى المجازي
على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج
قلنا

قلنا المراد بما ذكروه هو ان اللفظ الموضوع
لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه
كونه موضوعا لذلك المعنى ولا
يحتاج الى القرينة الا استعمال بخلاف
المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد
ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي
الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه
واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي
المشترك لدفع مزاحمة المعاني
الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال
ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود

فقال التقسيم مبتدا وخبر على امر و
المحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو
ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك
العام بانضمام كل قيد قسما مباينا
للقسم الآخر او غير مباين له باعتبار
تنافي القيود او تخالفها فقط والمتبادر
بحسب العرف هو اعتبار التباين
وما نحن فيه من هذا القبيل و
حاصله مجملا تقسيم اللفظ باعتبار
مدلوله اولا الى قسمين ما مدلوله
كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم

القسم

القسم الاول منه الى اسم جنس ومصدر
والى مشتق وفعل وتقسيم الثاني
الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة
والموصول على وجه تنضبط به
تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال
الاقدام اللفظ اي الموضوع مدلوله
اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في
العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه
بهذه العبارة ومن حيث انفهامه
بانفهام غيره مدلولا ومن حيث
وضع اللفظ بازائه موضوعا
له ومن حيث القصد اليه من اللفظ

مزالق خ

اي المعنى الحاصل في العقل ويسمى من هذه الحيثية معلوما بالنظر الى ... مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث انفهامه صح

المعنى الذي افاده بمعنى اما كلي او مشخص
لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض
صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص
ويسمى جزئيا حقيقيا او لا يمتنع كذلك
فهو الكلي فان قيل هذا التقسيم
فاسد لان الالف واللام في اللفظ هنا
للاستغراق فمعناه حينئذ كل لفظ موضوع
لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك
ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى
وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص
فمورد القسمة اما من القسم الاول او من

الثاني

اي مدلوله

اي من فرض صدقه

اي لا فيما تقدم في اول الرسالة

فنقول مورد القسمة اللفظ الموضوع

الاولى حذف من هنا وفي الذي بعده

الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني
وان كان الثاني لا يشمل الاول قلنا
معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان
كل فرد من افراده متصف باحد
هذين الوصفين على سبيل الانفصال
فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة
لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل
في امثال هذا المقام من ان الانقسام
الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم
للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم
لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها

اي الكلي

اي المشخص

اي القضية

ويستلزم انقسام الشيء الى نفسه و مقابله
وانه باطل فيكون هذا التقسيم
باطلا كامثاله فالجواب عنه
ان الانقسام المذكور لازم للمقسم
بحسب وجوده الذهني والمقسم
لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية
بل من حيث حصوله العيني ولازم
الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون
لازما للملزوم باعتبار آخر كالكلية
اللازمة ذهنا لمفهوم الحيوان اللازم لزيد

مثلا

والاول مثلا فالاول اي اللفظ الجنسي مدلوله كلي
اما ذات اي اما مدلوله ذات او يقال
بالتجوز باطلاق اسم الذات والحدث
على ما يدل عليهما من اللفظ و
حينئذ فيستقيم حمل قوله وهو اسم ١٧
كونه جنس الجنس او حدث وهو المصدر انما اخرج المصدر عن واتما
اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق
اي مع انه منه
عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله
كلي مدلوله اما حدث وحده او غير
حدث وحده او مركب منهما والمراد
بالذات ههنا ما لا يكون حدثا ولا مركبا

منه ومن غير منسوبا احدهما الى الآخر و
بالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية
بما آخره دال ونون او تاء ونون كالضرب
كالقتل فيخرج معنى السواد والبياض
لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال
لعدم قيام الغير ومعناه اختصاص
الناعت بالمنعوت والتبعية في التحيز
اي الاتحاد في الاشارة الحسية كما في الماديات
او العقلية كما في المجردات ولما كان
اعتبار المركب منهما من غير اعتبار النسبة
لا يفيد اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه
مع

مع الطرفين نسبة عبر عنه بقوله
او نسبة بينهما لانها السبب في وضع
اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اي
النسبة والتذكير باعتبار المذكور او
المركب المشتمل عليها اما ان تعتبر
نسبة من طرف الذات وهو المشتق او تعتبر
من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل المراد
من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو
يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده
متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل
عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ

والانقسام الى اربعة استقرائي وان
كان مترددا بين النفي والاثبات
بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة فلا يضر ارسال القسم الاخير
واحتمال انقسام بعض الاقسام الى
اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار
كالفعل والمشتق فالمشتق يقسم بان
يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك
الحدث به من حيث الحدوث وهو
اسم الفاعل او الثبوت [اي بمدلوله التضمني] وهو الصفة
المشبهة او وقوع الحدث عليه فهو اسم

المفعول

المفعول او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة
او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان
او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر
قيام ذلك الحدث به على وصف الزيادة
على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك
الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمستقبل والحال وباعتبار الطلب
الى الامر وغيره **والثاني** اي اللفظ
الموضوع لمعنى مشخص **فالوضع** اي وضع
اللفظ لذلك المشخص **اما مشخص ايضا** [اي كالموضوع له]
بان يكون الموضوع له شخصا واحدا

لوحظ بخصوصه اي بما يعينه او كلي
اي عام بان يكون الموضوع له كلا من مشخصات
لوحظت اجمالا بامر كلي يعمها صدقا
والاول اي اللفظ الموضوع لمشخص
وضعا خاصا العلم اي الشخصي اما
العلم الجنسي فخارج عن مورد القسمة
اذ معناه كلي والثاني اي اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة
الحرف واسم الاشارة والمضمر والموصول
ووجه الحصر في هذه الاقسام ان مدلوله
اما ان يكون معنى في غيره اي حاصلا

في

في متعلقه ويتعين بانضمام ذلك الغير اليه
بمعنى انه لا يتحصل في الذهن ولا في
الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام
متعلقه اليه ويعقل بتعقله و
هو الحرف لكن والى اولا يكون كذلك
بان يكون معنى حاصلا في نفسه
متحصلا بدون انضمام امر اليه
واذ قد عرفت ان الالفاظ الموضوعة
لمشخصات وضعا عاما تحتاج حين
استعمالها الى قرينة لافادة التعيين
فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني

المخاطبة فيتناول ضميري المتكلم
والغائب فالضمير نحو انا وانت
وهو فان ما يفيد ارادة المعنى المعين
منها من القرينة انما هو الخطاب
الذي هو توجيه الكلام الى حاضر
وان كانت تلك القرينة في غيره اي غير
الخطاب فاما حسية بان يشار الى المراد
بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء المحسوسة
وهو اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين
لما يراد منها من المعنى المعين انما هو
هذه او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ

الذي

اي حقيقة او تقديرا اه

كانا

بيان لما اه

اي المعنى المراد

الذي هو متعين عند المخاطب باعتبار
تعينه بنسبة مضمون جملة اليه معهودة
بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه وهو
الموصول كالذي والتي فان المعين
للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته
اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود
لهما كقولك لمن سمع انه جاء واحد من
بغداد الذي جاء من بغداد رجل
فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه
الجملة الى هذا المعين عند المخاطب
باعتبار تعينه عنده ولا يخفى ان هذه

تنازع فيه كل من انتساب وتعين اه

نائب فاعل معهودة او المراد باللفظ اه

اي الذي والتي اه

اي كل منهما اه

اي كل منهما

المعلوم والمعهود بالرفع صفتان لانتساب كما دل عليه كلامهم والمعنى كما يظهر بالتامل اما قرانها بالجر فيحوج الى تكلف نحن عنه غنية بما ذكر اه حفني

الفرق بين مضمون الكلمة ومفهومها كما اذا قلت قام زيد فان المضمون نفس القيام الذي المصدر والمفهوم ثبوت القيام لزيد اي نسبته له اه

الاشارة لا توجب التعيّن الا بانضمام امر (اي العقلية)
خارجي مع تلك النسبة كانحصار مضمون
الصلة مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة (صورة الانحصار المذكور هنا ان يكون الذي جاءني من قوم معهود صيغة ذلك المعهود وهنا اي نسبة المجي)
كما سيجي تحقيقه ولقايل ان يقول كون
الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة
لمشخص ظاهر واما ضمير الغايب فقد
يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار
به الى الجنس وكذا الذي يراد به كلي
وقد اجيب عن الاشارة الى الجنس بانها
مبنية على جعله بمنزلة المشخص المشاهد
وكذا في الموصول واما ضمير الغايب

فظاهر

فظاهر ان لفظه هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغايب المفرد
المذكر سواء كانت الجزئيات حقيقية او (تلك)
اضافية كما سيجي تحقيقه واعترض بان
(اي والتحقيق انها موضوعة للجزئيات الحقيقية)
هذه القسمة اي قسمة اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا عاما الى تلك الاقسام
الاربعة غير حاضرة لجواز ان يكون ههنا
لفظ وضع بامر عام لكل من افراده المتشخصة
ولم تكن قرينته احدى الثلاث المذكورة
كاسماء حروف المباني كالالف والباء وكذا
لفظ التعين واسامي الكتب كالكافية والشافية (واسماء)

(والجواب ان هذه الاسماء موضوعة لعلم الجنس على الصحيح)

ولما كانت الاقسام تشترك في شي
وتمتاز في آخر اراد ان يشير الى ما
به الاشتراك وما به الامتياز
فوضع الخاتمة لاجل ذلك فقال
الخاتمة تشتمل الظاهر ان
يقول وتشتمل بالعطف ليكون
مبتدا محذوف الخبر اي هذه التي
نذكرها او بالعكس ويحتمل ان يكون
تشتمل حالا من المبتدا او من ضميره
في الخبر ولا يحتاج الى الواو مع بقاء المقام
قوله على تنبيهات يحتمل ان يراد

خ ان ينبه على

[illegible] اي وهو الهاء في نذكرها

بها

بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل على كل منها
ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكون
الالفاظ مشتملة عليها اشتمال
الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال
الشيء على نفسه ولما كان ما فيها
من الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات
عليه الاول اي التنبيه الاول الثلاثة
اي الضمير واسم الاشارة والموصول
مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني
في غيرها يعني ان معاني هذه الثلاثة
مشتركة في ان كلا منها بتمامه معنى

احترز به عن الفعل فان المستقل فيه بالمفهومية بعض مدلوله وهو الحدث اه

[illegible]

في نفسه ملحوظ قصدا مستقل بالمفهومية
وصالح للحكم عليه وبه وان كانت
تلك المدلولات تتحصل بالغير
اي تتعاين
اي ليس كل من تلك المدلولات متحصلا
في العقل بحسب فهمه بما وضع
اي بخصوص
بازآئه الا بانضمام قرينة اليها
من الخطاب والاشارة حسا او عقلا
بيان لما من قوله بما وضع اي المخاطبة فيتعين في ضميري المتكلم والغايب
فهي اسماء لا حروف اي اذا كان معانيها
بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي
اسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه
كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية
اي مستقل ه

لا تفيد

لا تفيد التشخص هذا اشارة الى الفرق
بين الموصول وبين الضمير واسم
الاشارة لان الموصول مع القرينة
التي هي الصلة لا يفيد الجزئية
فان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية
اما كون القيد كليا فنظرا الى ان مجرد
الصلة لا تدل الا على انتساب
مضمون جملة الى ذات من غير تعيين
واما اعتبار كلية المقيد مع ان
معنى الموصول متشخص على ما قرر
فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع

كان حقه ان يقول للسامع من الموصول حين الاطلاق بدليل آخر العبارة ه

من الموصول وحده حين الاطلاق ليس هو
الا الامر الذي هو آلة لملاحظة المشخصات
ولا شك انه كلي مفيد بمضمون
الصلة الذي هو كلي ايضا فلا
يفهم السامع مشخصا بخلاف
قرينة الخطاب والحس فان كلا
منهما يفيد التشخص فيفهم السامع
منهما ما يمتنع فيه الشركة فلذلك
كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين
وهذا اي الموصول كليا وفيه بحث
اذ الموصول موضوع للمشخص على ما

حقق

حقق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب
الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان
الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع
من مجرد قرينة الصلة والاشارة
العقلية مع قطع النظر عن الانحصار
الخارجي لا الى ان الموصول كلي حقيقة
والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة
المفيدة للتشخص المحتاج اليها في
الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق
بين الثلاثة وان لم تعتبر فلا فرق
ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل

(حواشي: الاضافة بيانية — منع الاطلاق — اي لا حقيقة ولا مجازا — اي ما فهمه السامع — اي بل مجازا — ان قلنا الموصول كلي حقيقة — الاولى في التعيين)

لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة
استدراك على محذوف
هو مضمون الصلة حكموا بان قرينة
الموصول هي الصلة والاشارة العقلية
المفهومة منها والمصنف بنى هذه
التفرقة على ذلك التنبيه الثالث
علمت من هذا اي مما سبق في مباحث
التقسيم الفرق بين العلم والمضمر
حيث صرح بخصوص المعنى والوضع
في العلم وتعدد المعنى وعموم
الوضع في المضمر وعلمت ايضا فساد
تقسيم الجزئي اليهما دون اسم الاشارة

كما فعله بعضهم ظنا اي بناء على ظن
ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع
لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة
الحسية في استعماله في معين دون
اصل الوضع ومدلول الضمير
يتعين بالوضع الذي هو مناط
الجزئية ووجه الفساد ما مر من
ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم
اي اسم الاشارة
والمضمر قوله دون اسم الاشارة حال
من ضمير اليهما اي متجاوزين اياه حيث
اي اسم الاشارة
لم يشمله التقسيم وقوله ظنا
اي العلم والمضمر
اي اسم الاشارة

مفعول له لتقسيم التنبيه الرابع
تبين لك من هذا اي من التقسيم
المذكور ان معنى قوله النجاة
ان الحرف ما دل على معنى في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية بان
لا يكون ملحوظا قصدا و بالذات
بل يكون ملحوظا تبعا على انه وسيلة
الى ملاحظة غيره وهذا المعنى
لا يتضح غاية الاتضاح الا بتمهيد
مقدمة فنقول ان المعاني قد
تكون ملحوظة قصدا و بالذات

و

وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة
بذواتها بل على انها آلة لملاحظة
غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها
وهي بالاعتبار الاول مستقلة
بالمفهومية والتعقل وصالحة
لان يحكم عليها او بها وبالاعتبار
الثاني غير مستقلة بالمفهومية (والتعقل)
وغير صالحة للحكم عليها او بها
واستوضح ذلك من قولك
قام زيد وقولك نسبة القيام
الى زيد فانت في الحالتين مدرك
خبر

قوله واستوضح السين والتاء
للطلب اي اطلب وضوح
ذلك اي ان المعاني قد تكون
مقصودة ذاتا وتبعا
مما ذكر من القولين اه

لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى
مدركة من حيث انها حالة بين
زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها
مرآة لمشاهدتهما ولذلك لا يمكن
لك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة
الثانية فهي على الاول ملحوظة بالذات
ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام
عليها بانها من باب النسب والاضافات
فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية
وعلى الثاني مستقلة بها وهذا
كما ان المبصر قد يكون بالذات مقصودا

مبصرا صح

اي رابطة
اي المنسوب والمنسوب اليه
ضمن يمكن معنى يتأتى ولذلك عداه باللام
اي التي لا وجود لها في الخارج بل رابطة
اي على المثال الاول
اي على المثال الثاني
اي ما تقدم من ان النسبة ملحوظة قصدا او تبعاه

بالابصار

٢٧

بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا
على انه آلة لابصار غيره كالمرآة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت
ما ارتسم فيها من الصور فان
قصدت الى مشاهدة الصورة
فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا
لكنها غير مبصرة قصدا بل تبعا
ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها
كما يمكن للصورة وان قصدت
الى مشاهدة المرآة نفسها تكون
صالحة لان يحكم عليها او بها

وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا
غير محكوم عليها او بها فنسبة
البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر
الى محسوساته واذا تمهد هذا
فنقول معنى الابتداء معنى له
تعلق بالغير كالسير مثلا فذلك
المعنى اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه
كما تقول الابتداء معنى اضافي
وبه كما تقول ما يحث عنه معنى الابتداء

الاضافي نسبيا له
تمثيل للحكم عليه
تمثيل للحكم به

و

ويلزمه منه ادراك متعلقه تبعا
وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته
على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق
مخصوص فتقول ابتداء سيري
من البصرة ولا يخرجه ذلك عن
الاستقلال واذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير
والبصرة وجعله آلة لتعرف
حالهما ومرآة لمشاهدتهما
على هيئة الانضمام والارتباط

اي التقييد المذكوره
عطف تفسيره

كان غير مستقل بالمفهومية وغير
صالح لان يحكم عليه او به وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ من وهذا
معنى ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح
حيث قال الضمير في ما دل على
معنى في نفسه يرجع الى معنى
اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار
امر خارج عنه ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي
حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه

لا

لا باعتباره في نفسه فقد اتضح
ان ذكر متعلق الحرف انما وجب
ليتحصل معناه في الذهن
اذ لا يمكن ادراكه (اي الحرف) الا بادراك
متعلقه وهو آلة (اي معنى الحرف) لملاحظته
لا لان الواضع اشترط في دلالته
على معناه الافرادي ذكر متعلقه
ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم
معناه والحكم عليه او به في نفسه
فانه لا يرجع الى طائل وايضا
فحينئذ لا دليل على هذا الاشتراط

اي معنى الحرف ٥
اي الحرف
اي الجزئي
مفعول اشترط ٥
معطوف على قوله لان الواضع والاولى اسقاط والاقتصار على حيث ٥

في الحرف سوى التزام ذكر المتعلق
في الاستعمال وهو مشترك
بينهما وبين الاسماء اللازمة
للاضافة فالفرق الذي ذكروه
بان ذكر المتعلق في الحروف
لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء
لتحصيل الغاية التي هي التوصل
تحكم بحت واما بيان عموم الوضع
في كلمة من فهو ان الواضع تعقل
معنى الابتداء مطلقا وهو امر
مشترك بين الابتداءات المشخصة

التي

التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع معطوف على تعقل
لفظة من له اي لكل منها وقس
على هذا سائر الحروف بخلاف
الاسم والفعل فان معنى الاسم
بتمامه مستقل بالمفهومية
والفعل وان كان تمام معناه
غير مستقل بالمفهومية وغير
صالح للحكم عليه او به الا ان جزء
معناه اعني الحدث مستقل
بالمفهومية والحاصل
ان قام مثلا يدل على حدث

قوله اعني الحدث سكت عن الزمان مع انه جزء مدلول
الفعل ايضا وهل هو مستقل بالمفهومية او غير
هو ذو وجهين بعضهم انه غير مستقل
انه وقيل الحدث فقط اه

سكت عن الزمان مع انه جزء
مدلول الفعل ايضا وهل هو مستقل
الخ ما تقدم في الهامش آنفا اه

وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة
بينه وبين فاعله اعني النسبة
الحكمية الجزئية فانها ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها
وآلة في تعرف حالهما الا ان احدهما
متعين بدلالة اللفظ والآخر وان
كان متعينا في نفسه بوجه ما و
ملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن
ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل
عليه فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة
الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال

الحدث وفاعله
لتعرف

متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع
معناه غير مستقل بالمفهومية فلا
يصح ان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني
الحدث وحده ماخوذ في مفهوم الفعل
على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار
جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف و
لم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعلت
النسبة التامة مضمومة الى المنسوب
وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم
الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما
ولا اختصاص لها باحدهما قلت لعل

يصلح لان يحكم
مدلولا للفظ

السبب في ذلك ان النسبة قايمة بالمنسوب
متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القايمة بالاب
المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع
الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه
نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة
نحو قايم فلم جاز كون الصفة محكوما عليها
ومحكوما بها دون الفعل اجيب
بان النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة
بنفسها غير مربوطة بغيرها اصلا و
المقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف
الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية

اي قيدت الذات بالوصف ه

غير

غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن
غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون هي ايضا
مقصودة اصلية بالافادة من العبارة
فلهذا جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة
فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف
فتجعل محكوما بها واما النسبة المعتبرة
فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت
ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان
يكون محكوما به ينافي ما ذكره النحاة من ان
المسند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية
قلت
اجيب بان المقصود ههنا حكمان احدهما

الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان
زيدا قائم الاب ولا شك في ان هذين الحكمين
ليسا بمفهومين صريحا في من هذا الكلام
بل المقصود الاصلي احدهما والآخر يفهم
التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد
في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح
غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم
عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمسند
هو القيام المقيد بالاب الا ترى انك لو
قلت قام ابو زيد فاوقعت النسبة بينهما
لم ترتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
اي بغير ابي زيد وهو زيد مثلا ح ف

اي بين الفعل والفاعل ه

بغيرهما

قام

الاخبار عن الاب بالقيام ه

قام ابوه ايضا كذلك لم ترتبط بزيد ولم
يقع خبرا عنه ومن ثمة تسمع النحاة
يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام
لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيها
بقرينة ذكر زيد وابراز الضمير الدال
على الارتباط الذي يستحيل وجوده
اي ارتباط قام ابوه بزيد ه
مع ايقاع النسبة التنبيه الخامس
اي كقولنا قام زيد ه
قد عرفت مما سبق من الفرق بين
الفعل والمشتق اضاربا النحويون
حدّوا الفعل بانه ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة

ويرد على حد الفعل

واورد عليه ان ضارب يصدق عليه
هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس
بمانع فتم ما سبق من الفرق بين الفعل
والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل
ما دل على حدث ونسبة الى موضوع
معين وزمانها على ان الحدث اول
ما اعتبر في مفهومه وضارب ليس
كذلك لانه يدل على ذات ونسبة
الحدث اليه فالملحوظ اولا في الفعل الحدث
وفي المشتق الذات ويحتمل ان يعود
الضمير في قوله فانه الى ضارب

وتكون كلمة ما نافية التنبيه السادس
ومنه يعلم اي مما سبق من التقسيم
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
اعلم في اسم الجنس مذهبين احدهما
وهو الاكثر استعمالا انه موضوع للماهية
مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا
اي للماهية الموجودة في فرد غير معين
كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري
والآخر انه موضوع للماهية من حيث
هي هي كما ذهب اليه المصنف في التقسيم
اي بقطع النظر عن الفرد لا بقيد فرد معين والحاصل انه اما شرطا او شطره
ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في
التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام

خلافا لما يعطيه ظاهر الشارح من انه موضوع للماهية والفرد معا وليس مرادا اه

وهو انه الفرق الذي ذكره مبني على قول
من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية
من حيث هي هي كما ان علم الجنس كذلك
الا ان بينهما فرقا فان علم الجنس
كاسامة وضع بجوهره للجنس المعاين
اي من غير اداة تعريف وهو احتراز عن الالف واللام
فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة
المخاطب ليس بقيد
معلومة للمخاطب متعينة عنده
معهودة كما ان الاعلام المتشخصة
تدل بجوهرها بحسب الوضع على
ان تلك الاشخاص معهودة متعينة
لديه واسم الجنس كذئب واسد

لا يدل على ذلك المعين بجوهره اصلا
بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة
بيان لغير معين والمعنى لتلك الحقيقة الغير معينة
ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من
خارج بالآلة من نحو اللام للتعريف
٢٥ فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس و
خارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل
التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى
الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار
التعيين وان معنى علم الجنس معلوم انه
موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه
اسند معرفة الفرق الى هذا التقسيم

اي عندهم فلعلمه صار كانه مذكور مع اسم الجنس فصح معرفة اسناد الفرق الى هذا التقسيم

الدال على مبنى الفرق تامل التنبيه السابع
الموصول عكس الحرف هذا اشارة الى فرق
آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما من الفرق
المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه
فان الحرف يدل على معنى في غيره وتحصله
وتعقله بها اي بذلك الغير الذي هو اي
معنى الحرف معنى فيه والموصول عكس ذلك
اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين عنده
بمعنى فيه اي بمفهوم الصلة الذي هو معنى
فيه اي في الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه
عند السامع لانتفاء الابهام في المعنى المراد بالموصول

بحسب

بحسب الوضع عند المتكلم التنبيه الثامن
الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان
على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير هذا
اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف
مستعملين في معناهما وهي ان صحة الحكم
على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اي
استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره
له وكل من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية
بل امر ثابت للغير فمعنى من مثلا كما ذكر
هو الابتداء الخاص الذي يكون آلة لملاحظة
غيره كالسير والبصرة ومعنى ضرب هو

[illegible]

ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون
النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة
لتعرفهما ومن هذه الجهة اي كون كل
من مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت
في نفسه بل لغيره لا يثبت له الغير اي
لا يثبت الغير لكل منهما بل لا يثبتان
لشيء اصلا اذا كانا مستعملين في معناهما
وانما قيدناهما بالاستعمال لئلا ينتقض
بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر
فان الالفاظ كلها من حيث انفسها
اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة

معانيها

معانيها الموضوعة هي لها متساوية الاقدام
في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب
ومن مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى
هي قولهم الحاضر ضرب فعل ماض ومن حرف جر
وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لانفسها ايضا
في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم على
تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه
الزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم
جسق مهمل او ثلاثة احرف ولا يقدم عليها
عاقل فضلا عن فاضل وللقائل ان يقول
فحينئذ لا يكون آمنوا في قوله تعالى واذا قيل
اي حينئذ اذ لم نعتبر وضع الالفاظ
لهم آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان

خبر يكون

المراد به لفظه فلا يصدق قول النحاة
ولا يتاتى الكلام الا من اسمين او من
فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم
ولا يتاتى الى اخره انه لا يتاتى الا من
اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما
وآمنوا من حيث ارادت نفس اللفظ
به كالاسم مستقل بالمفهومية فلا بد ولا خ
من اعتبار هذا التاويل على هذا
التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر
اي التركيب من اسمين
وتعريف الكلام والمبتدء اللهم الا ان
يقال ان ذلك الحصر وتلك التعريفات
مبنية

مبنية على اعتبار ما هو الشايع في
الاستعمالات لا على اعتبار النوادر
واذا كان معنى الفعل والحرف كذالك
اي ثابتا في الغير
فامتنع الخبر عنهما التنبيه التاسع
الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه
الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر
في التنبيه التاسع جهة الافتراق بينهما
اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه
وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام معناه
وهو الحدث ونسبته في زمان معين الذي خ
الى موضوع ما ففي كليته نظر بل هو
باعتبار تمام معناه كالحروف فكما ان

لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل
ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة
ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة
للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله من
اقسام اللفظ الموضوع بمعنى كلي غير
مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزء
معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد
يتحقق في ذوات متعددة صالحا
للانتساب الى كل منها فجاز نسبته
الى الخاص منه اي من كل واحد منها
فيخبر به اي بالفعل باعتبار ذلك
الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار
مسند

خ منها
اي الذوات

مسند دائما اذ قد اعتبر في مفهومه
ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله
اي الاسناد دائما
مسند اليه دون الحرف اذ تحصّل
مدلوله اي تعقّل مدلول الحرف الذي
هو تحصّله الذهني انما هو بما اي
اي بتعلق
حصل بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له
اي المتعلق
من متعلقه واذا كان غير مستقل في
التعقل والتحقق فلا يعقل لغيره فلا يكون
مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذالك
اي لكونه غير مستقل
التنبيه العائد في ضمير الغايب
وفي كليته نظر فتامل وجه النظر

ان الضمير مطلقا سواء كان للغايب او
او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من
المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم
منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار
توهم وضع كل واحد من افراده لمفهوم
كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغائب
المذكور نظرا وفي بعض النسخ وفي كليته
وجزئيته نظر ووجهه ان كثيرا
ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب كليا
كما يكون جزئيا والحكم بانه في احدهما
مجاز بعيد لكثرته فالجزم بكليته

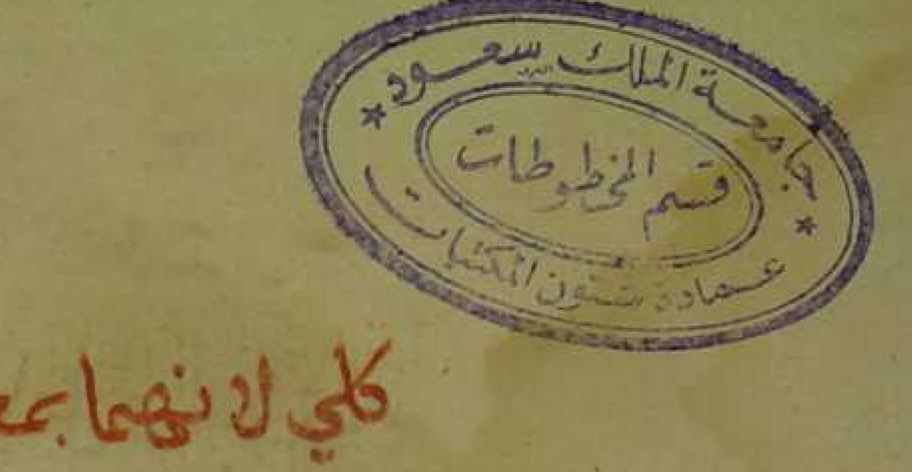
وجزئيته

المرجوع خ

فتامل خ

وجزئيته محل نظر وتامل والحق انه
قد يكون كليا وقد يكون جزئيا والمص
رحمه الله تعالى انما عده من الجزئيات
نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا
المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا
فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة
بما وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي
عشر المقصود من هذا التنبيه
الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي
تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق
وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما

التنبيه خ



كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان
كانا لا يستعملان الا في جزئيين ايضا
اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو
الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا
يكونان جزئيين بحسب الوضع بل الا
بمجرد استعمالهما في الجزئيين الاضافيين
اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين
وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان
ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح ان
يحمل على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر
من المقابلة الكلية فظهر التفرقة
بينهما

قوله الانسان ذو نطق وذو حياة هذا مثال للاضافي ومثال الحقيقي زيد ذو مال اهـ عدوي

بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئي
مشخص كما بين التنبيه الثاني عشر
لا يريبك اي لا يوقعك في ريبة وشك — في ريب
تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض اي
تناوب بعضها مكان بعض وان قرئ كلا
بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان
بعض على ان الجملة حال مؤكدة اذ
المعتبر الوضع ختم الرسالة بدفع ما
عسى ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان
الحكم بالجزئية والكلية والعلمية والمو
صولية وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار

ما استعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا
جاءني ذو مال واردت به زيدا فيحتمل ان
يتوهم انه جزئي لاستعماله في الجزئي وكذا
اذا انحصر في بلدة حفظ التوراة في زيد
فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة
حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام
شخصية لاتحاد المراد من كل منها ومن العلم
في الالفاظ هو حال الوضع الشخصي ووجه الدفع ما ذكر ان المعتبر
في اللفظ هو الحال الوضعي والموضوع له
في ذو امر كلي وان استعمل هنا في شخص
فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي

نسخه

مشخص

لوضعه

لوضعه لذلك المشخص والله وكذا الحال
في مثل هذه الصورة والله اعلم تم شرح رسالة
الوضع للمولى عضد الملة والدين تاليف المولى
علي السمرقندي غفر الله لنا ولهما ولجميع
المسلمين بمنه وكرمه امين وكان الفراغ
من هذه النسخة ليلة الجمعة في شهر رجب
المبارك سنة اثني عشر ومائتين والف
بقلم اضعف العباد واحوجهم الى رحمة البر الجواد
كثير المساوي احمد الهراوي الاوريقات من
آخره فقد ساعدني بها بعض الاخوان جزاهم الله
احسن الجزا بمنه وكرمه آمين آمين آمين
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد و
على آله وصحبه اجمعين آمين آمين آمين